



جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة حمه لخضر - الوادي -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية

علاقة التحفيز الجبائي بدعم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة-

تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس في العلوم المحاسبية
تخصص محاسبة و جباية

تحت اشراف الاستاذ :

الدكتور غربي محمد العيد

إعداد الطلبة:

- سعدي إشراق
- غمام علي مروة
- بقاص محمد لمين

2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

"وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين"

بالمس الله الرحمن الرحيم
و الصلاة و السلام على رسول الله

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى الوالدين :

أعزائي أمي و أبي أود أن اعبركم عن مدى إمتناني على كل ما قدمتموه لي على مدار حياتي ،
وعلى كونكم سنداً لي في مشواري ، وأنا ممتن بشكل لا يوصف لحبكما العميق و رعايتكما الدائمة ،
لقد كنتما داعماً لي في رحلاتي وتحدياتي ، أنا مدين لكم بكل التقدير و الامتنان وسأحمل هذه
الذكرى الجميلة والتجارب القيمة معي طوال الحياة ، أطال الله في عمركما .

إلى إخوتي :

إلى من ساندوني في وقت الشدة ، إلى من وقفوا بجاني وساعدوني بكل ما
يملكون .

إلى أصدقائي:

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور .

إلى أساتذتي:

لا ينبغي أن انسى فضلهم علي ومن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ، لقد
استفدت كثيراً من خبراتكم وحكمتكم وتوجيهاتكم القيمة ، أنتم المثل الأعلى للتفاني
والعطاء ، وأنا مدين لكم بالكثير من التقدم الذي حققته .
أقدم لكم هذا البحث وأتمنى ان يحوز رضاكم .

الشكر و العرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز و جل "

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ، ووفقنا لانجاز هذا العمل .
نتقدم بالشكر و التقدير إلى حضرة الدكتور الفاضل " غربي محمد العيد ، الذي اشرف على توجيهنا وإرشادنا وعلى تقديمه لمعلومات قيمة ساهمت في هذا العمل لإكماله على أتم وجه ، كان لي الشرف أن أعمل تحت إشرافك .

الفهرس

الفهرس

| | |
|-----------------------------|---|
| 5 | الفهرس |
| Error! Bookmark not defined | قائمة الجداول والأشكال: |
| 9 | مقدمة |
| 13 | الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| Error! Bookmark not defined | المبحث الأول : ماهية التحفيزات الجبائية: |
| 15 | المطلب الأول : تعريف التحفيزات الجبائية |
| 15 | أولا : مفهوم الجبائية |
| 15 | ثانيا : مفهوم التحفيز الجبائي |
| 15 | المطلب الثاني: أهداف التحفيز الجبائي: |
| Error! Bookmark not defined | المطلب الثالث: خصائص التحفيز الجبائي : |
| 17 | المطلب الرابع : أشكال التحفيز الجبائي: |
| 19 | المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 19 | المطلب الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| 21 | المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: |
| 22 | المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 22 | المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 26 | المبحث الخامس : الدراسات السابقة |
| 29 | الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة لبزة للخيم وصناعة الباش |
| 30 | المبحث الاول : تقديم عام لمؤسسة لبزة للخيم وخياطة الباش |
| 30 | المبحث الثاني : دراسة تطبيقية |
| 31 | المبحث الاول : مفاهيم عامة حول لبزة للخيم وخياطة الباش |
| 31 | المطلب الثاني: خصائص العامة لمؤسسة لبزة: |
| 33 | المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة |
| 34 | المبحث الثاني: |

39 الخاتمة

41 قائمة المراجع

43 قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال:

فهرس الأشكال :

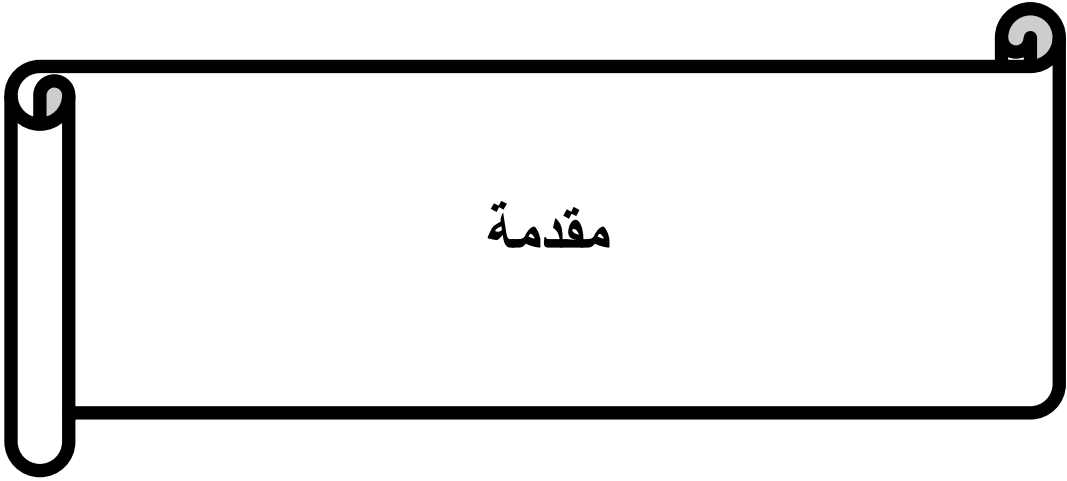
| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|-----------------------------|--------|
| (01) | الهيكل التنظيمي لمؤسسة لبزة | 33 |

فهرس الجداول :

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|--|--------|
| (01) | معايير التمييز بين العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 20 |
| (02) | توزيع العمال | 31 |

فهرس الملاحق :

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|-----------------------|--------|
| (01) | FACTURE N 0044/2020 | 45 |
| (02) | FACTURE N 2020/VE/239 | 46 |
| (03) | FAVTURE N 000014 | 47 |



تمتد تطبيقات الاقتصاد في جميع نواحي وجوانب الحياة ، سواء في المؤسسات التجارية أو الإنتاجية و كذلك من الناحية السياسية ، لكونه العجلة الأساسية لنمو وتطور اي دولة ، وتساهم الدراسات والنظريات الاقتصادية في فهم تأثير القرارات الاقتصادية على المستوى الشخصي أو الفردي و على المستوى المجتمعي والعالمي ، وتأثيرها على النمو الاقتصادي و التنمية .

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم روافد التنمية الاقتصادية, حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا بها لكونها تساهم في رفع الاقتصاد الوطني وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وكذلك المساهمة في الحياة الاجتماعية من خلال فتح مناصب شغل ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة وكذلك الرفع من الصادرات الوطنية لذلك أدى بالدولة الجزائرية إلى توفير مناخ مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل وتوسيع نشاطاتها, لتضمن بقائها واستمرارية نشاطها, حيث عملت الدولة على تطوير ودعم الاستثمارات من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الضريبية والتحفيزية.

يعتبر التحفيز الجبائي إحدى أدوات السياسة الجبائية فمن خلالها تقدم الدولة مجموعة التحفيزات الجبائية من أجل تشجيع الاستثمار وتطويره وكذلك لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها مجموعة من الامتيازات الجبائية.

ولاستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف هذه الحوافز الجبائية فان بذلك توفر مقدار معين من الأموال بدلا عن دفعه فتحتفظ به لاستخدامه لاحقا لتلبية مختلف حاجياتها, وهذا ما يجعل أدائها المالي يتحسن تبعا لهذه الامتيازات الجبائية.

طرح الإشكالية :

❖ ما أثر التحفيز الجبائي على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما دور الضريبة محل التحفيز الجبائي على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ما دور مجال تطبيق التحفيز وشكله على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟
- هل توجد فروق في أنواع التحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ؟

أسباب اختيار الموضوع :

هنالك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع من بينها :

- يعد التحفيز الجبائي أحد أدوات الحكومة لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و التوسع ، يهدف هذا التقرير إلى دراسة هذا الأثر وتحليل فعالية التحفيز الجبائي لتحقيق أهداف المؤسسات.
- يعتبر القانون الجبائي جزءا هاما من البنية التشريعية للدولة لذا يتعين على المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة الامتثال للتشريعات الضريبية ، ويهدف هذا التقرير إلى دراسة تأثير الضرائب و التشريعات الجبائية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

• إنعكاس الأداء الاقتصادي على على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية المتمثلة في :

- التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإظهار مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية.
- إبراز الأهمية الاقتصادية للتحفيزات الجبائية .
- إبراز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يتعلق بالجانب الضريبي و التشريعات الجبائية .

حدود الدراسة :

• الحدود الزمانية : تمت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية مابين 03/01 إلى 05/01.

• في المكانية : قمنا بهذه الدراسة في مؤسسة لبزة للخيم و خياطة الباش، بولاية الوادي.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع الخاصة بالموضوع.
- من بين المشاكل و الصعوبات التي واجهتنا صعوبة إدارة الوقت و المهام فهناك ضغط الوقت لإنجازه بشكل صحيح.
- جمع البيانات و المعلومات، قد تحتاج المعلومات إلى تحليل و تنظيم البيانات و الملاحظات المجمع من خلال فترة التربص.

منهج الدراسة :

اعتمدنا في هذه دراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، لأن طبيعة هذه الدراسة تتطلب هذا النوع من المناهج ، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لهذه الدراسة بهدف توضيح المفاهيم و فهم العناصر المكونة للموضوع .

هيكل الدراسة :

بغية دراسة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين :
الفصل الأول :إطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم تقسيم المبحث الأول إلى مبحثين المبحث الأول يتمثل ماهية التحفيزات الجبائية أما المبحث الثاني يتمثل في ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة مؤسسة لبزة للخيم و خياطة الباش ، بولاية الوادي ، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث يتمثل المبحث الاول في تقديم عام لمؤسسة لبزة للخيم في حين المبحث الثاني تمت فيه الدراسة التطبيقية .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد

يعتبر التحفيز الجبائي احد أهم أدوات و وسائل السياسة الجبائية التي تعد بدورها جزءا من السياسة المالية , حيث يعتبر تدخلا غير مباشر للدولة لتوجيه الاقتصاد و تحقيق أهداف الدولة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ومن بين صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و تقديمها لمجموعة من الإعفاءات و الإجراءات التحفيزية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة ومساعدتها

لمزاولة نشاطها و ضمان استمراريتها، وتوفير ظروف نجاحها ، لكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم . وعليه فإن التعرض لدراسة كل من التحفيزات الجبائية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب الإلمام بمجموعة من المفاهيم و التي نتطرق إليها في الفصل الأول ، حيث قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة مباحث ، نذكرها كالتالي :

❖ المبحث الأول : ماهية التحفيزات الجبائية.

❖ المبحث الثاني : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول : ماهية التحفيزات الجبائية

الحوافز الجبائية هي وسيلة تتخذها الدولة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية لزيادة مستوى الدخل الوطني و زيادة حجم الاستثمارات الوطنية و كذلك المساهمة في فتح مناصب شغل .

المطلب الأول : تعريف التحفيزات الجبائية

أولاً : مفهوم الجبائية : عرفت على أنها مجموعة الأقطاعات الإجبارية المفروضة من طرف

الدولة التي تضم الضرائب و الرسوم و الإتاوات و المساهمات الاجتماعية .¹

ثانياً : مفهوم التحفيز الجبائي : ويعرف على انه :

1. التحفيز الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي ، تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم ، و المؤسسة الخاصة هي المستفيد الأول من إجراءات التحفيز.²
2. هو التخفيض من معدل الضرائب ، القاعدة الجبائية أو الالتزامات الجبائية التي تضع المستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط التي يحددها المشرع.³

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحفيز الجبائي:

هو إجراء غير إجباري تلجأ إليه الدولة لتحفيز الأعوان الاقتصاديين الملتزمون بالقواعد ومعايير محددة من قبل القانون لتوجيه نشاطاتهم وسلوكهم نحو أنشطة معينة.

المطلب الثاني: أهداف التحفيز الجبائي:

تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الجبائي في المالية العامة إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة من حيث الطبيعة نجد أن هناك نوعين من الأهداف وهي ما يلي:

الأهداف الاقتصادية: يهدف التحفيز من الناحية الاقتصادية إلى ما يلي:⁴

- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغاءه كلياً ومن ثم ينقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها توفر هذه الوفورات الجبائية إلى الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية.

¹ محمد عباس محرز ، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، 2003 ، ص 217.

² سعيدان سبتي، دغفل عبد المالك، دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة ، دراسة حالة مؤسسة مصغرة ، مذكرة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، 2016/2017 ، ص 03.

³ بوقفة عبد الحق، كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخطر، المجلد الأول ، العدد السادس ، ص 196.

⁴ بوقفة عبد الحق، الحاج عرابة، عبد الله مايو، اثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، جامعو الوادي وجامعة ورقلة، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018، ص 210.

• دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لحياة المؤسسة الخاصة.

• تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملاً اقتصادياً.

• توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

• تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل.

• تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات.

• زيادة إيرادات الخزينة مستقبلاً، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية ومما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية.

الأهداف الاجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر منها:

امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفارات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة، مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة.

تحقيق التوازن الجهوي: ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليص الهوة بينهما وبين مناطق المنتعشة اقتصادياً هذا حتى يتم القضاء على النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان.

التوزيع العادل للدخل: يمكن إن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة ويوزعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع مثل: الصحة، التعليم، المرافق العمومية... الخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للدخول التي تقل على مستوى معين، فالإقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وهذا ما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع من المكلفين بالضريبة

المطلب الثالث: خصائص التحفيز الجبائي

للتحفيز الجبائي عدة خصائص نوجزها في ما يلي:5

1. إجراء اختياري: أي أن للأعوان الاقتصاديين و المستثمرين خاصية حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه سياسة التحفيز الجبائي .
2. إجراء هادف: مثل هذه الإجراءات ليست تلقائية فقط و المغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات و القطاعات التي هي بحاجة إلى تطويرها .
3. إجراء له مقياس: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشروع وتحديد نوعية النشاط ، مكان إقامته ، الإطار القانوني و التنظيمي التي تمارس من خلاله الأنشطة وكذا جنسية الممول ونوعية النشاط والخبرة .
4. الوسيلة: أي الوسيلة إلى تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع الأعوان الاقتصاديين إلى دفع الضريبة وتوجيههم إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية ، وهي تمنح تسهيلات و إعفاءات .

المطلب الرابع : أشكال التحفيز الجبائي:

تتخذ الحوافز الجبائية صور متعددة يمكننا إجمالها فيما يلي:6

1. الإعفاءات الضريبية: يعرف الإعفاء الضريبي (l'exonération fiscale) بأنه الإبراء الكلي أو الجزئي من الأعباء الضريبية وفق الشروط التي يحددها القانون. حيث يمكن اعتبار الإعفاءات الجبائية على أنها مجموعة من الاستثناءات التي تمنح من خلالها الامتيازات و الإعفاءات التي تطال عمومية الضريبة سواء بشكل دائم او مؤقت والتي اقرها المشرع بغية تكريس مبدأ العدالة، فهو إذا عبارة عن إسقاط حق الدولة في مبلغ من الضرائب المستحقة بشكل كلي أو جزئي عن بعض الملتزمين أو الأنشطة أو القطاعات أو المناطق وفق ما يحدده القانون. ويتخذ الإعفاء الضريبي شكلين:

 - الإعفاء الدائم، الضرائب أو الرسوم، حيث غالبا ما تمنحه الدولة لصالح أنشطة معينة أو مناطق محددة قصد تحقيق سياسته في التنمية للقطاع او المنطقة.
 - الإعفاء المؤقت، وهو الإسقاط للضرائب و/أو الرسوم لمدة محددة قانونا قصد تشجيع أنشطة معينة أو الاستثمار عموما بغية تخفيف العبئ الضريبي لتشجيعها او تمكينها من الانطلاق في ممارسة نشاطها بشكل عادي.

5 عبشة نصيرة، غلال فاطمة، دور التحفيز الجبائية في تشجيع وترقية الاستثمارات المحلية، خلال الفترة 2010/2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي احمد يحيى الونشريسي، 2016/2015، ص 43.

6 نواصرية الزهراء، دور التحفيز الجبائي في دعم وتشجيع المقاولاتية في التشريع الجزائري، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، جامعة باجي مختار، المجلد السادس، العدد الاول، 2022/05/12، من ص 817 الى ص 819.

2. تخفيض الضريبة: على خلاف الإعفاء، فهنا يتم تخفيض معدل الضريبة المفروضة على نشاط المؤسسة أو العملية محل الضريبة، أي انه اخضاع المكلفين- الذين تتوافر فيهم شروط محددة- لمعدلات ضريبية اقل من المعدلات السائدة والمطبقة في الأحوال العادية أو تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزام هؤلاء لبعض الشروط التي يحددها القانون، أي أن التخفيض قد يمس الوعاء أو المعدل الضريبي. حيث يؤدي التخفيض الضريبي إلى تخفيض الالتزام الضريبي على الشركة أو المؤسسة التي تحقق أرباحا، ولاكن بالمقابل فهذا يؤدي الى زيادة دخلها الخاضع للضريبة بشكل غير مباشر نتيجة تراجع خصم قيم الامتلاك وهذا في حال تحقيق أرباحا، أما المؤسسات التي تحقق خسائر فالتخفيض الضريبي لا يحقق أي منفعة لها.

3. الإسقاط والعمو: يفرض القانون على المكلفين القيام بالتزامات معينة تجاه الإدارة الجبائية بدءا من التصريح والذي يجب أن يكون وفق شروط معينة الى القيام بالتحصيل وفق ما يفرضه القانون وفي الأجال القانونية.

ويترتب على إخلال المكلف بالتزاماته الضريبية توقيع عقوبات تتمثل أساسا في غرامات مالية بنسب معينة وقد تصل إلى اضعاف الضريبة المفروضة م192 الى مكرر1 ق ض م، غير انه ومراعاة لظروف المكلف وحفاظا على النشاط قد يمنحه القانون العفو وإسقاط الحصائل الضريبية المستحقة وفق شروطا معينة حتى في حالات التهرب الضريبي.

يعد العفو احد الحوافز التي تشجع المؤسسة على النشاط والاستمرارية كونه يجدد الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية، كما يسمح للمكلف المخطئ بدفع ضرائبه السابقة دون إن يكون موضوعا للعقاب، حيث يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وكذا دعم النمو الاقتصادي.

4. ترحيل الخسائر : تسمح هذه المزية في القوانين الضريبية بتحويل الخسائر المحققة في سنة من السنوات إلى السنوات اللاحقة ، اي أن يتم خصم الخسارة من أرباح السنوات اللاحقة لتحقق تلك الخسارة سواء تم هذا الخصم من المصدر نفسه أي خصم الخسارة من أرباح نفس مصدرها أو من مصادر أخرى.

وتختلف التشريعات في عدد السنوات التي ترحل إليها الخسارة منهم من حددها بأربعة سنوات و منهم من حددها بخمسة ، في كل الأحوال يدب أن تكون محددة قانونا ولا تخضع للاجتهاد ، وهناك 3 طرق

للترحيل :

- الترحيل للخلف : أي للسنوات السابقة عن السنة التي تحققت فيها الخسارة .
- ترحيل خسائر للأمام : حيث تخصم الخسائر من السنوات اللاحقة للسنوات التي سجلت خسائر فيها.
- ترحيل الخسائر للأمام والى الخلف: أي خصمها من السنوات اللاحقة لمدة محددة و في حال عدم استهلاكها يرحل الباقي إلى الخلف .

يعد هذا الأجراء من قبيل الامتياز و الحافز الضريبي، لأنه يسمح للمكلف الذي حقق خسائر بخصمها من أرباح السنوات اللاحقة وهو ما يخفض قيمة الضريبة المستحقة وقد يلغيها عندما تستغرق الخسائر الأرباح.

5. الامتيازات الضريبية : وتعرف بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير ذات طابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين من أجل تحفيزهم على الاستثمار في مناطق أو قطاعات معينة، وتعرف كذلك بالتحريض الضريبي ، وهي بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة منها مثلا : إمكانية تقادم الحصائل الضريبية بعد مدة معينة م159 ق ا ج ، حق إرجاع الدفع و وقف التسديد م156، 74 ق ا ج ، التسديد على إسقاط 104 مكرر ق ا ج ، المنازعات الضريبية على عدة مستويات في الوعاء أو عند التحصيل.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم رواد التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم لذلك أولت الدول اهتماما كبيرا بهذا القطاع لتأديتها دورا هاما في تحقيق التنمية وخلق مناصب شغل والمساعدة في التخلص من البطالة كذلك مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي والإجمالي.

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حسب المادة 5 : تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية ، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات :7

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا .
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري .
 - تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه .
- يقصد في مفهوم هذا القانون ، بما يأتي :

1. **الأشخاص المستخدمون :** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية ، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي .

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط ، هيا تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل .

7 القانون رقم 02-17 المؤرخ في الاحد 12 ربيع الثاني عام 1428 ه الموافق ل 11 يناير سنة 2017 م ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، المادة 05.

2. الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة : هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا .

3. المؤسسة المستقلة : كل مؤسسة لا يمتلك رأسها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى ، لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حسب المادة 8 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة (400) مليون دينار جزائري غلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري .⁸

حسب المادة 9 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعين (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمئة (400) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.⁹

الجدول رقم (1) معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

| الصف | عدد العمال | رقم الأعمال | مجموع الحصيلة السنوية |
|--------|------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| مصغرة | 9-1 | أقل من 20 مليون دينار جزائري | أقل من 10 مليون دينار جزائري |
| صغيرة | 49-10 | أقل من 400 مليون دينار جزائري | أقل من 200 مليون دينار جزائري |
| متوسطة | 250-50 | ما بين 400 إلى مليار دينار جزائري | من 200 مليون دج إلى 1 مليار دولار |

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القانون 02-17 ، المواد 08 و 09.

➤ تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية : عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و 19 عامل ، و المؤسسة المتوسطة ما بين 20 و 99 عامل ، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل .¹⁰

لقانون رقم 02-17 المؤرخ في الاحد 12 ربيع الثاني عام 1428 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017 م ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2 ، المادة 8 .⁸

⁹ قانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثان عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017 ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 ، المادة 9.

¹⁰ طالب سمية شهبناز واخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استطلاعية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، جامعة سيدي بلعباس، جامعة ورقلة، المجلد السادس، العدد الثاني، 15/12/2021، ص204.

➤ حسب تعريف الإتحاد الأوروبي:11

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1 إلى 9 عامل.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل .
- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص أساسية كثيرة, ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:12

✓ سهولة تكوين هذه المؤسسات: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها و بالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه, مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات, كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في اغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

✓ توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى, وتدفع في العادة أجورا اقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى, حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى, كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية, حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات المصغرة, ففي الفترة ما بين 1988 و1992 فان نسبة 70% من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل, وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.

✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة: التجربة العملية في بعض البلدان, خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية, دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيتها وتشجيعها للاختراعات, حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة, ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتفق المؤسسات الصغيرة ما يقرب من 95% من تكاليف البحث والتطور, وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

✓ توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى, فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى, سواء المحلية أو الخارجية, فإلى جانب دورها كمورد, فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء, وعادة ماتبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على المربيين الخارجيين الصغار, والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

11 اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم(تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات، 2003، ص 63.

12 بوقفة عبد الحق، كمال رزيق مرجع سابق ص200/201.

✓ تقديم السلع والخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبىها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتبلور هذه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: 13

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على التكيف والاستجابة للتقلبات الاقتصادية.
- ✓ تضيق الفجوة بين مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة، وفي تقليص التفاوت بين مركز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) مما يحقق الترابط والتكامل بينهما.
- ✓ تحقيق التوازن بين الريف والمدينة اقتصاديا واجتماعيا، بإنشاء هذه المؤسسات في الريف.
- ✓ استيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات من خلال توفير فرص العمل، اكتساب العاملين غير الماهرين مهارات بمرور الوقت.
- ✓ تساعد في استغلال المهارات والكفاءات وتوسيع قاعدة رجال الأعمال، وخلق القيادات الإدارية وتشجيع المبادرة والإبداع والابتكار.
- ✓ إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر إيجابا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أرباب الدخل الصغيرة وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
- ✓ تنمية الصادرات من خلال تقديم منتجات صالحة للتصدير مباشرة أو قابلة للدخول في إنتاج المؤسسات التي تتولى تصديرها بعد إكمال العمليات الإنتاجية اللازمة.
- ✓ تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات.

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁴

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنواع مختلفة، وبهذا الصدد فإنه يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف هذه المؤسسات ومنها:

أولا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

ويرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمد عليها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13 خليفي سامية، عليي نادية، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد الخامس، العدد الاول، بتاريخ 10/05/2021، ص 20/21.

14 اسيا طاهرة، نادية سدراتي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احداث التنمية وتطوير الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012، من ص18 الى ص22.

1. -المؤسسات العائلية:

تعتبر هذه المؤسسات اصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بان يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في اغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محدد بكميات محدودة جدا.

2. -المؤسسات الحرفية:

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجا للاستعانة بالعمال الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدلات المستعملة في النشاط الإنتاجي. ولهذا فان هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على عنصر العمل.
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
- التنظيم التسيري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي المحاسبية، التسويق، التخزين.. الخ.
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع الغير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من الناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعيار الجودة كما تتميز بوجود نظام هيكلية بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات:

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز.

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

- نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في:
- - المنتجات الغذائية.
- - تحويل المنتجات الفلاحية.
- - منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- - الورق ومنتجات الخشبية ومشتقاته.

التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

ونجد أن المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعة الوسيطة والتحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن.
 - الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
 - صناعات مواد البناء.
 - المحاجر والمناجم.
- وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال إذ تنحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات ، البسيطة هذا في الدول المتطورة أما الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

ثالثا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها:

1 - مؤسسات التنمية الصناعية:

- الأنشطة التي تقبل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا، وبالتالي يمكن أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.
- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأنه هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة. وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين.
- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.

- المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير) تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خدمات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة لا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة أو باهظة التكاليف.

2- مؤسسات التنمية الزراعية:

وتمس النشاطات الفلاحية التالية:

- مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية.

- مشروع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناجل أو الألبان ومشتقاتها.
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

3- مؤسسات التنمية الخدمية والتجارة:

- مؤسسات التنمية الخدمية: وتشمل المؤسسات التي تقوم ب الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستثمارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، لو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

- المؤسسات التجارية: وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث، والمتاجر السوبر ماركت.

- مؤسسات المقاوله: تعتبر المقاوله من الباطن من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول بان المقاوله الباطنية هي العملة التي بموجبها يقوم التعهد بإتمام أعمال معنية للغير بمقابل، وان أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية تعتبر المقولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل والتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل بحديث تأخذ الأشكال التالية:

- تنفيذ الأشغال: يتمثل في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ الأشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك خلال مدة محددة بمقابل.
- الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدلات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.
- تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة.

غالبا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقابلة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أمل المؤسسات الكبيرة بأنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في اغلب الأحيان.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية:

بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نميز مجموعة أخرى من الأنواع كالتالي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها لقطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العالم.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة: وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة.

المبحث الخامس : الدراسات السابقة

➤ دراسة جودي عبد الحميد ، غازي احمد "التحفيزات الجبائية و أثرها على الاستثمار المحلي " دراسة حالة قطاع النقل و إشغال البناء ، ولاية ادوار ، للفترة 2016/2008، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ادوار ،الجزائر .

توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة تأثير وتأثر بين الضريبة و الاستثمار لأن الاستثمارات لا ترتفع إلا إذا كان هنالك نظام جبائي محفز .

➤ دراسة عطي زينب " دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة " دراسة حالة في مشتلة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ،2021/2020، جامعة العربي بن مهدي ، أم بواقي .

توصلت هذه الدراسة إلى أن الإعفاءات الضريبية من شأنها تحفيز أصحاب أو الأفكار المبدعة الناشئة على تطويرها وتركيز فقط على كيفية إنشاء مؤسساتهم وإرتياحهم من جانب الضرائب .

- دراسة ط لوالبية فوزي ، مسعودي محمد "أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر " دراسة قياسية ، مجلة البديل الاقتصادي ، العدد1/المجلد6.
- توصلت هذه الدراسة إلى أن سلاسل الحصيلة الجبائية و التحفيزات الجبائية غير مستقرة في المستوى وذلك لإحتوائها على جذور وحدوية وهذا أن القيم المطلقة للإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%.
- دراسة حدادي أسماء ، بلهاين ليلى (MM 19.69) "التحفيز الجبائي ودوره في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "
- توصلت هذه الدراسة إلى أن التحفيزات الجبائية من أهم الأساليب المعتمدة من طرف الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحفيز الجبائي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر حاسم لتحقيق النجاح و استمرارية هذه المؤسسات لكونه أحد الأساليب التحفيز المهمة في هذا السياق ،لذلك فإن فهم كيفية تحفيز هذه المؤسسات لتحقيق الأداء أفضل يعتبر أمر ذو أهمية بالغة.

الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة لبزة للخيم وصناعة البنا

تمهيد:

من أجل فهم الدور الذي يلعبه التحفيز الجبائي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي و إسقاطه على أرض الواقع و سنوضح كيفية تأثير هذه التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال دراستنا لمؤسسة لبزة للخيم و خياطة الباش و لتقديم دراسة ميدانية سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة لبزة للخيم و خياطة الباش

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول لبزة للخيم وخياطة الباش

المطلب الأول : تعريف ونشأة لبزة للخيم وخياطة الباش

الفرع الأول : تعريف مؤسسة لبزة للخيم :

شركة لبزة للخيم هي مؤسسة تجارية تعمل في مجال صناعة وتوريد الخيم ، تهدف المؤسسة إلى توفير خيم عالية الجودة و متنوعة لمختلف الاستخدامات والأغراض ، تعتزم مؤسسة لبزة للخيم تلبية احتياجات الزبائن من خلال تقديم أحجام وتصاميم وميزات مختلفة لمختلف منتجاتها ، وكذلك تهدف المؤسسة إلى تقديم منتجات عالية الجودة تتميز بالمتانة و المقاومة و التصميم العملي.

الفرع الثاني : نشأة مؤسسة لبزة للخيم :

هي شركة ذات مسؤولية محدودة "ش ذ م م" شركة لبزة طونت ، ذات شخصية معنوية ، أنشأت بتاريخ 15/12/2016 ، في البداية تأسست كشركة " ذ م م " ثم تحولت إلى " شركة ذ م م " ، وذلك بتاريخ 27/03/2019 ، وهي شركة ذات طابع صناعي وتجاري ، رقم إنشائها 1945.

الفرع الثالث: الموقع الجغرافي:

تقع شركة لبزة للخيم بحي أول نوفمبر الشط ، الوادي 12/390 أما مقر الورشة التابع لها في المنطقة الصناعية كوينين .

الفرع الرابع: يمكن حصر أهداف المؤسسة في ما يلي :

1- وضع قدم المواطن في كامل تراب الوطن مع العين على إفريقيا.

2- توسيع الأفق إلى تغطية الوطن بالمادة المنتجة.

3- زيادة مستوى الإنتاج .

المطلب الثاني: خصائص العامة لمؤسسة لبزة:

الفرع 1: أهم الزبائن و المنافسين للمؤسسة:

الزبائن:

- الشركات الوطنية : سونطراك .
- شركة الأشغال الكبرى .
- شركة الاشغال للفيزياء جيولوجية.
- الإدارات العمومية.

- مديريات الإدارة المحلية : الوادي ، ورقلة ، ادرار ، ايليزي ، تمنراست ، البويرة .
- مديرية الشباب : الوادي ، سكيكدة .
- القطاع الخاص : بكل إرجاء الوكن وخاصة حاسي مسعود و الجنوب الكبير.

أهم المنافسين :

- الواقع مقرها بغرداية. TISCOPA شركة
- الواقع مقرها بالمسيلة. TINDAL شركة
- شركة الرافدين الواقع مقرها بالوادي.

الفرع 2: أهم المنتجات:

- صناعة الخيم بأنواعها.
- صناعة الأسرة المطلوبة.
- صناعة خزانات الماء بكل الأحجام.
- " أدوات التخميم " CHAPLEAUX. صناعة

الفرع 3: ظروف العمال والتوزيع:

1- توزيع العمال:

جدول رقم (2) : توزيع العمال .

| | |
|----------|-----------------------------------|
| العمر | من 20 سنة إلى 60 سنة ماتحت |
| الجنس | ذكور واناث |
| المؤهلات | مستوى الثالثة ثانوي - مستوى جامعي |

المصدر : من إعداد الطلبة

2- ظروف العمال:

ظروف العمال عادية ومقبولة ، بيئة العمل آمنة وصحية للعمال ليس فيها مخاطر بالرغم من وجود ورشة للحداة وكذلك تتوفر وسائل الحماية اللازمة للعمال وكل الآلات المراقبة ومحمية من الخطر الذي تسببه الآلات

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

نشاط الشركة

❖ المدير أو مسير الشركة : يدير شؤون تسيير الشركة ويجتمع مع رؤوساء الأقسام ويسند لهم التعليمات و التوجيهات و يستمع لهم في دراسة مشاكل الشركة من مشاكل العمال من :

- التموين

• - البيع

• - الاطلاع على كل العمليات الحسابية على ديون الزبائن وكذا ديون الموردين

• - حالة المخزون مع الاطلاع على علاقة الشركة مع الإدارات (البنك ، الضرائب، الضمان الاجتماعي

(...)

❖ قسم المحاسبة :

• يقوم بالفوترة ومتابعة حسابات المالية مع الزبائن و مع الموردين و العمليات البنكية ...

• المهام الموكلة له:

• انجاز الفوترة للزبائن.

• انجاز سندات التسليم.

• متابعة تسديدات الفواتير سواءا بيع أو شراء.

• متابعة العمليات البنكية سواءا سحب أو دفع .

• متابعة الرسم على الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات المعفية بهذه الضرائب مع المطالبة هاته

الشركات بشهادة الإعفاء الضريبي .

• متابعة مع مصلحة الضرائب أو الصندوق الاجتماعي للتصريحات الشهرية و السنوية.

❖ قسم الموظفين :

• يقوم بمتابعة الموظفين و تقديم ملفاتهم إلي المصالح المعنية ، و متابعة وضعياتهم الإدارية و المهنية ،

• والقيام بمراقبة حضور العمال و الغيابات و العطل السنوية .

❖ قسم المشتريات

• يقوم بمهام شراء للمواد الأولية و متابعة إجراء عمليات الشراء

• تقديم سندات طلب BC

• شراء الشاحنات .

❖ قسم المبيعات:

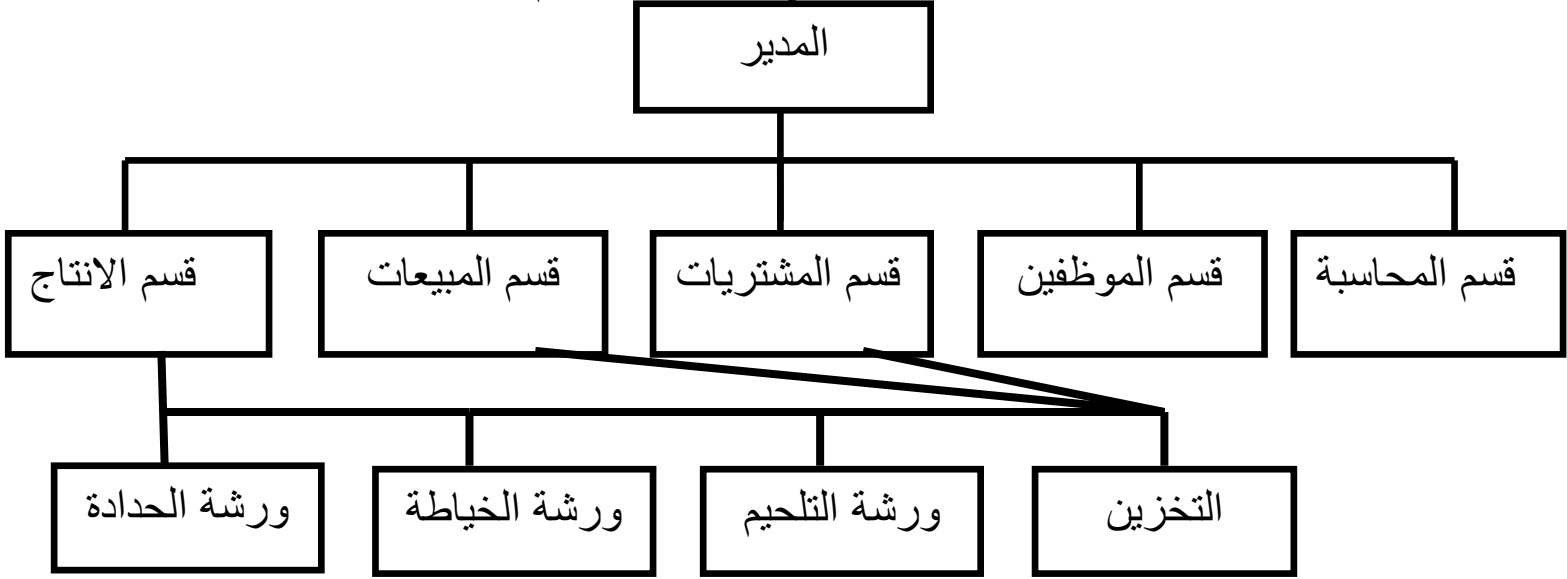
• السهر على عمليات بيع المواد المصنعة

• البحث على زبائن جدد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي أو الانترنت أو المواقع الالكترونية ... الخ

❖ قسم الإنتاج :

- السهر و متابعة كل مراحل الإنتاج للوصول إلى المخزون .
- متابعة الورشات سواء إنتاج او العمال أو الاحتياط من المواد الأولية ... الخ

الهيكل التنظيمي لشركة لبزة للخيم:



المبحث الثاني: دراسة تطبيقية

في إطار تقرير تربص الذي قمنا به ومن اجل فهم عناصر الموضوع المدروس، تواصلنا مع السيد قروي الصادق محاسب شركة لبزة للخيم وخياطة الباش، تمت المقابلة بتاريخ 7 جوان 2023، ركزت المقابلة على استكشاف وتقييم تجربة الشخص في مجاله المهني وادواره ومسؤولياته وكان هدف هذه المقابلة هو فهم العناصر الغامضة والتعمق في مجال التحفيزات الجبائية التي يمكنها ان تفيد التربص الحالي .

ملخص المقابلة: 15

خلال المقابلة اظهر السيد قروي الصادق معرفة عميقة وتجربة واسعة في مجال عمله وكانت لديه رؤية فريدة وواضحة لمساره المهني وهدفه المستقبلي، كما تميز بمهارات والقدرة على التواصل الفعال والتعامل مع التحديات، وتم طرح عليه مجموعة من الأسئلة كانت أجوبتها كالتالي:

15 مقابلة شخصية مع السيد الصادق قروي، بتاريخ 7 جوان 2023.

1. ماهي التحفيزات الجبائية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف يمكن الاستفادة منها؟
الجواب: استفادت المؤسسة من تحفيزات جبائية (الرسم على القيمة المضافة 19% tva) على فاتورة الشراء، هذا عند اقتناء تجهيزات تدخل في ميدان العمل، هذا ع/ط andi وذلك بالاتصال بالشباك الموحد الموجود لهذا الغرض، مع تكوين ملف إداري للحصول على هذا الامتياز وذلك بالحصول على شهادة استفادة من هذا الامتياز مع تقديم فواتير شكلية عند كل اقتناء تجهيز سواء من داخل الوطن أو خارجه، يتم ذلك للحصول على شهادة الإعفاء ملارن الضريبة على القيمة المضافة (النسخة الأصلية) على أن تقدمها للممون لذلك التجهيز لتقديمها للجهة المعنية (إدارة الضرائب).
2. هل تتوفر تسهيلات ضريبية للمؤسسات الجديدة والتي تعمل في قطاعات محددة؟
الجواب: نعم التسهيلات تتوافر، حيث إن الدولة وحدت أربعة قطاعات مختلفة في شباك واحد أين يقضي المعني حاجته في وقت واحد في مكان واحد، ليبقى المستثمر على اتصال بإدارات مختلفة ومقدمين له كل نصائح وكيفية الإجراءات مع وضع وسائل بشرية كفؤ في الاختصاص، مع فتح موقع انترنت يلجا إليه كل من يرغب في الاستثمار.
3. هل توجد تحفيزات جبائية لتوظيف مزيد من العمالة أو لتدريب الموظفين؟
الجواب: نعم المؤسسة متعمدة مع التكوين المهني وذلك بتكوين الشباب والراغبين بالحصول على شهادة التكوين المهني من أجل التقدم للعمل، وغالبا ما يكونون عمال بالمؤسسة عند انتهاء التكوين مع تقديم منحة تشجيعية.
4. كيف يؤثر التحفيز الجبائي على إستراتيجية المؤسسة فيما يتعلق بالنمو و التوسع؟
الجواب: تتوفر التحفيزات فيما يتعلق بالنمو والتوسع، حيث أن المؤسسة تعيد إعادة استثمار هذا التحفيز في شراء تجهيزات أو شراء مواد أولية، الشيء الذي يعود بتأثير إيجابي على الإنتاج.
5. هل يوجد تحفيز ضريبي لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدريب وتطوير الموظفين؟
الجواب: نعم توجد تحفيزات شبه جبائية لتوظيف العمال بدفع 12% إلى cnas عوضا عن 26% لمدة 3 سنوات.
6. كيف يمكن للمؤسسة تحسين المنتج من خلال تحسين أداء العمال؟
الجواب: نعم يمكن للمؤسسة تحسين المنتج وهذا بهيكله العمال والحرص على تكوين ميداني ومن خلال الملتقيات التشاورية الدورية فيما بين العمال، وهذا لا يأتي إلا بإزالة المشاكل العائقة أمام العمال ليصبح لديهم بيئة منسجمة على الإنتاج وتحسين الإنتاجية وبهذا تصل المؤسسة إلى بر الأمان إلى ما تهدف له إستراتيجية المؤسسة.
7. هل يوجد برامج تحفيزية خاصة لتشجيع الاستثمار في البحث وتطوير المؤسسة؟
الجواب: نعم وحرصت الشركة على تكوين لجنة تتكون من نخبة ذات كفاءة عالية سواء في التسيير أو ايداء الرأي الصائب والتدخل عند الحاجة لدراسة الأسباب إيجاد الحلول الناجحة

لإيصال الشركة إلى بر الأمان والى ما هو أفضل سواءاً للشركة أو في صالح العمال، حيث أن هذه اللجنة مدعمة ببعض العمال الميدانيين الذين اكتسبوا خبرة كبيرة ولهم اقدمية ، مشهود لهم انه قدموا للشركة ما لديهم إذ من ابتكار أو صدق.

8. هل توجد برامج تحفيزية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع الجغرافي او الاستثمار في الأسواق الخارجية؟

الجواب: نعم توجد برامج تحفيزية لتشجيع المؤسسة في التوسع الجغرافي و الاستثمار في الأسواق الخارجية ولهذا وضعت المؤسسة خطة قصيرة المدى للدخول في الأسواق الخارجية

وخاصة إفريقيا.

حيث من اجل تقربنا لهذه المنطقة الحدودية في الجنوب الجزائري بغرض افتتاح وحدة تجارية في ولاية تمنراست على غرار الوحدة الموجودة حاليا بولاية ادرار، وهذا بعد دراسة معمقة مع اللجنة المشكلة داخل الشركة وبعد اتصالنا ميدانيا بالمنطقة وكذلك مع الزبائن الذين يتعاملون معنا من المنطقة ودراسة إمكانية فتح تمثيل الشركة ، ويمان تمنراست بوابة إفريقيا من الناحية الجنوبية وكذلك لكون المنتج مطلوب في المنطقة والذين لهم زبائن حولنا إلى خارج الوطن لكون المنطقة منطقة رحل من الناحية التجارية و منطقة سياحية خلابة للسواح، كل هذه الأسباب تجعلنا نفتح في هذه المنطقة .

9. هل يوجد تحفيز ضريبي لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدريب الموظفين وتطويرهم؟

الجواب: نعم توجد تحفيزات في تدريب وتطوير موظفين الشركة وذلك بتعقدنا مع مكتب دراسات متخصص في مرافقة المؤسسات للحصول على شهادة ISO، الاتفاق مع مراكز التكوين المهني من اجل تدريب العمال وتطويرهم.

10. ماهي استراتيجيات تحفيز العمال المستخدمة في المؤسسة ؟
الجواب:

- توزيع منحة تسمى منحة المرودية لكافة العمال ساواءا إداريين أو مهنيين ميدانيا، توزع في آخر السنة بعد تقويم الشركة والنظر في مدى الربح المحقق.
- توزيع منحة تحفيزية لمحاربة الغياب والتأخر تقدر ب5% هي الآخرة على أن الغياب لايفوق يومين مع مراعاة إنتاج وإنتاجية.

11. ماهي أهمية تحفيز العمال في تعزيز أداء المؤسسة؟
الجواب: أهمية التحفيزات:

- تحفيز العامل على المشاركة في أرباح المؤسسة هي من خلال إحساسه بأنه هو كذلك مسؤول على إنجاز الشركة.
- يعود له نصيب من الربح من خلال المرودية في آخر السنة.

- لا يدخر جهدا لإنجاح الشركة وذلك بالحضور اليومي وعدم التأخر عن العمل وكذلك الانضباط.
 - المحافظة على الإنتاج كمن وكيفا .
 - المحافظة على مناصب عملهم على ديمومة الشركة .
 - خلق بيئة تنافسية بين العمال.
 - غرس روح المبادرة لدى العمال.
12. هل توجد برامج تحفيزية لتعزيز مشاركة ومساهمة العمالة في عملية صنع القرار في المؤسسة؟
الجواب: نعم وذلك بوجود برنامج مسطر ومدروس تعمل به الشركة.
- ملتقيات دولية كل ثلاثة أشهر للجنة المتابعة وتطوير المؤسسة لتقويم الثلاثي الجاري والتخطيط للثلاثي القادم.
 - إيجاد الحلول للمشاكل التي تمر بها المؤسسة مع اقتراح الحلول لها.
 - على مسؤول الورشة درشة العمال الذين هم تحت تصرفه للاستجابة لمشاكل العمال والجو العام الذي تعمل به المؤسسة والاستماع لهم في مشاكلهم الخاصة لمساعدتهم على تخطيطها وللتفرغ للعمل الذي هو أتي من اجله، وتحويل هذه التقارير إلى اللجنة التي تدرسه وتحاول تقديم الحلول وعرضها على المسؤول الأعلى.
 - بهذا الإجراء لا تكون كل القرارات مركزية من الفوق إلى الأسفل بل كل عمال الشركة مساهمون في بلورة القرارات وتكون مرنة عند تنفيذ هذه القرارات حيث يعزز هذا الإجراء ثقة العامل بالمؤسسة وثقة المسؤولين للعمال.
13. هل يوجد نظام لتقييم أداء العمال ومكافئتهم بناء على الأداء ؟
الجواب: يوجد نظام لتقييم أداء العمال ومكافئتهم:
- حيث وضعت الشركة سلم لتنقيط العامل في آخر كل شهر ينجز من طرف المسؤول المباشر عن العامل، أي رئيس الورشة يبدي رأيه وتنقيطه على أن يسلم إلى رئيس الإنتاج هو كذلك بدوره يبدأ رأيه ويثبت ويلاحظ مدى مصداقية التنقيط ويقدمه إلى مصلحة الأجور التي تتخذ القرار في منحه:
 - حيث هذا التنقيط يتركز على : الانضباط، الغيابات، الإنتاج، روح المبادرة، حيث أن هذا السلم يساعد على إعطاء حق العامل في المنحة ولا يكون فيه ظلما ومن جهة أخرى يكون للمسؤول إعطاء الرأي لترقية هذا العامل وتشجيعه وتكريمه معنويا.
14. هل يتم تقديم فرص تدريب وتطوير العمال لجزء من برامج التطوير؟
الجواب: نعم تقدم فرص لتدريب وتطوير العمال وهذا يصب في صالح الشركة حيث يصبح للشركة عمالا مهيين ميدانيا متحصلين على شهادات لتقديمها عند المناقصات مع الشركات

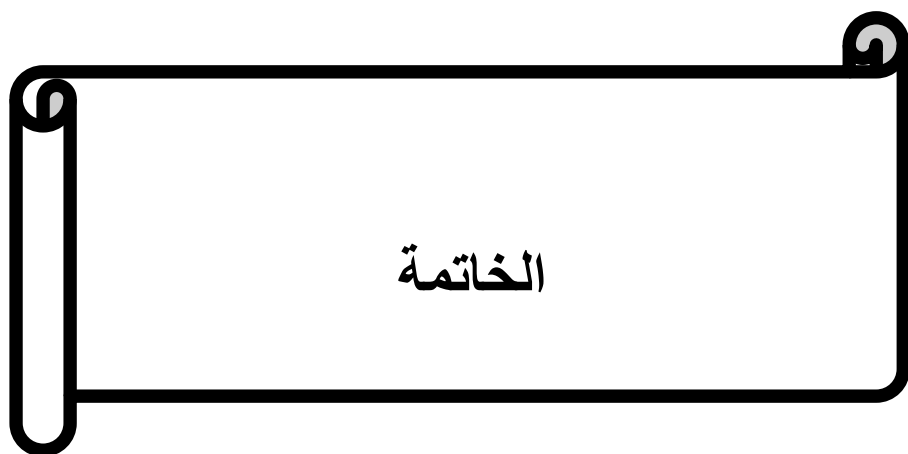
الوطنية أو الإدارات المحلية، وهذا باتفاقنا مع مكتب دراسات متخصص في الميدان وكذلك مع مراكز التكوين المهني.

15. هل هنالك نظام للترقيات الداخلية وتطوير مسارات الحياة المهنية للعمال ؟

الجواب: نعم الشركة تعمل دائما بدون تردد على ترقية وتطوير المسارات المهنية للعمال وذلك بتشجيع العمال على تكوين ميدانيا أو في مراكز متخصصة تحت إشراف زملائهم القدامى ذو خبرة كبيرة بتقديم لهم النصح وكيفية تعلم الخياطة والحدادة .

16. كيف يتم تشجيع الابتكار والإبداع لدى العمال للمؤسسة وهل يتم توفير بيئة عمل مرنة ومحفزة للعمال؟

الجواب: يتم تشجيع العمال على الابتكار والإبداع في المؤسسة من خلال تقديم يد المساعدة وتوفير الوسائل المادية والفكرية وتحفيزهم لاقتراح الأفكار وإبداع الرأي في أمر ما مما يحسن من أداء الشركة ، وهذا بتحفيز العامل بالترقية معنويا أو ماديا حيث يكون له منصب في لجنة المتابعة وتطوير المؤسسة ، هذا الشيء يستوجب توفير بيئة عمل مشجعة ومحفزة ومرنة للعمال حيث يكون في وضعية مريحة ماديا ويشعر بأنه هو كذلك مسؤول على تطوير الشركة مخلفا بصمته بها، وبهذا يكون له الفخر بأنه عامل في شركة ذات شهرة وطنية وعالمية ولها قيمة مرموقة لدى المسؤولين المحليين.



تناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهي مسألة هامة في سياسات الاقتصادية والضريبية، حيث تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة عمود فقري في الاقتصاد في العديد من البلدان ،حيث تساهم في خلق فرص عمل ، تعزز النمو الاقتصادي وتعمل كمحرك للتنمية المحلية .

يمكن إن يؤثر التحفيز الجبائي بشكل كبير على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذا كانت الضرائب مرتفعة جدا أو غير عادلة ، فقد يكون لها تأثير سلبي على قدرة هذه المؤسسات على الاستثمار و النمو ، على سبيل المثال إذا زادت أعباء الضرائب بشكل كبير على المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، فقد يكون لديها صعوبة في جمع رأسمال اللازم لتوسيع أعمالها ، وتوظيف موظفين إضافيين وتحسين التكنولوجيا و لاستثمار في البحث و التطوير ، هذا قد يقيد نموها وقدراتها على المنافسة في السوق.

نتائج الدراسة :

*من أهم ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه أن هنالك علاقة وطيدة بين التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وان هنالك تأثير مباشر على أداء المؤسسات .

* كذلك تم التعرف بالتفصيل على الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو وتحقيق التطور الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

- 1 محمد عباس محرزى ، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، 2003 ، ص 217.
- 1 سعيدان سبتي، دغفل عبد المالك، دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة ، دراسة حالة مؤسسة مصغرة ، مذكرة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، 2016/2017 .
- 1 بوقفة عبد الحق، كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد الأول ، العدد السادس .
- 1 بوقفة عبد الحق، الحاج عرابة، عبد الله مايو، اثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، جامعو الوادي وجامعة ورقلة، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018.
- 1 عبشة نصيرة، غلال فاطمة، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع وترقية الاستثمارات المحلية، خلال الفترة 2010/2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي احمد يحيى الونشريسي، 2015/2016.
- 1 نواصرية الزهراء، دور التحفيز الجبائي في دعم وتشجيع المقاولاتية في التشريع الجزائري، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، جامعة باجي مختار، المجلد السادس، العدد الأول، 2022/05/12.
- 1 القانون رقم 02-17 المؤرخ في الأحد 12 ربيع الثاني عام 1428 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017 م ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، المادة 05.
- 1 لقانون رقم 02-17 المؤرخ في الأحد 12 ربيع الثاني عام 1428 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017 م ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2 ، المادة 8 .¹
- 1 قانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثان عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017 ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 ، المادة 9.
- 1 طالب سمية شهيناز واخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استطلاعية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، جامعة سيدي بلعباس، جامعة ورقلة، المجلد السادس، العدد الثاني، 15/12/2021.
- 1 اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم(تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات، 2003.
- 1 بوقفة عبد الحق، كمال رزيق مرجع سابق .
- 1 خليفي سامية، عليلي نادية، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة، المجلد الخامس، العدد الاول، بتاريخ 10/05/2021.

¹ اسيا طاهرة، نادية سدراتي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احداث التنمية وتطوير الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012. مقابلة شخصية مع السيد الصادق قروي، بتاريخ 7 جوان 2023.¹

قائمة الملاحق

EURL IBM ELECTRIC
VENTE EN GROS MATERIEL ELECTRIQUE
CITE 01 NOVEMBRE CHOOT EL-OUED

Tel:032120196/032120195 Email:djari21@hotmail.com

N° RC : 16/B/0543948-00/39 N° Art : 39017101467
 BEA EL-OUED 00200094094220207809

N° IF : 0016 3905 4394 859

N° IS : 0016 3901 00036 60

, le 18/02/2021

FACTURE N°:000014

Client : SARL LEBZA TENTES

CITE 01 NOVEMBRE EL-OUED

N° RC : 17/B/0544068-00/39
 N.I.F : 0017 3905 4406 845

N.I.S : 0017 3901 0000 270
 N° 3901 7101 492

Mode de paiement : CHEQUE

Page : 1 / 1

| N° | REF | DESIGNATION | UM | QTE | P.U HT | Remise % | P.V HT | Montant HT | TVA % | Montant TVA |
|----|-------------------------|---|----|-----|-----------------|----------|-----------------|--------------|-------|-------------|
| 1 | POSTE DP 36KV MOT 25 | POSTE TRANSFORMATEUR ELECTRIQUE DP 36KV MOT 25A * 02 CELLULE IM 36KV MOT * 01 CELLULE PM 36KV * 01 ENSEMBLE FLAIR 279 STANDARD * 01 END STEEL SHEETS * 01 LEVER * 03 SACHET DE VISSERIE TOLE D'EXTREMITE * 09 FIELD DISTRIBUTOR * 06 AL BUSBAR / 750 * 01 NOTICE D'UTILISATION IM-QM * 03 FUSIBLE CF INT / EXT 36KV 25A | | 1 | 1 218 630.76 | 0.00 | 1 218 630.76 | 1 218 630.76 | 0 | 0.00 |
| 2 | TR250KVA/30 KV | TRANSFORMATEUR 250 KVA 30KV AVEC SUPPORT | | 1 | 759 000.00 | 0.00 | 759 000.00 | 759 000.00 | 0 | 0.00 |
| 3 | CR000001X03 5 | CABLE 1*35 MM² CU/NU | | 30 | 242.00 | 0.00 | 242.00 | 7 260.00 | 0 | 0.00 |
| 4 | CP1-F101-U20 -10-00 | CABLE 1X240 CU/PVC/PVC 0.6/1KV | | 30 | 2 398.00 | 0.00 | 2 398.00 | 71 940.00 | 0 | 0.00 |
| 5 | 00032 | BOITE DEFLECTEUR 1X35 10KV | | 2 | 2 905.09 | 0.00 | 2 905.09 | 5 810.18 | 0 | 0.00 |
| 6 | 100000004000 5 | COSSE A SERTIR 70/10 (15-F) | | 15 | 126.83 | 0.00 | 126.83 | 1 902.45 | 0 | 0.00 |
| 7 | CAS120/12 D | COSSE A SERTIRE 120/12MM² | | 10 | 268.35 | 0.00 | 268.35 | 2 683.50 | 0 | 0.00 |

| | |
|-------------|--------------|
| Total HT | 2 067 226.89 |
| Total TVA | 0.00 |
| Timbre | 0.00 |
| Total TTC | 2 067 226.89 |
| Remise | 0.00 |
| Net a payer | 2 067 226.89 |

CHEQUE BEA N° 2176705

Arrêter la présente facture a la somme de :

DEUX MILLION SOIXANTE SEPT MILLE DEUX CENT VINGT SIX Dinar Algérien et 89 Cts.



Handwritten signature

Handwritten text: achèvement 2176705



SARL ChimiBat

23, Rue Panorama Hydra Alger

N° TEL: +213(0) 21 60 22 23 / (0)23 47 71 55 - FAX : +213(0) 23 47 70 13 - 71 56 / Mob : 0561 68 25 74

Site Web : www.chimibat-dz.com / Email: informations@chimibat-dz.com / chimibat@yahoo.fr

FACTURE N° : 2020/VE/239

Date : 30/06/2020

N° Page : 1

Doit :

SARL LEBZA TENTES

CITÉ 01 NOVEMBRE (EL CHOTT) EL OUED

Validité de l'Offre : M-B PF 86/2020

Tel :

Fax :

N° BL : BL/2020/358

Date BL : 30/06/2020

RC : 39/00-0544068 B 17

Art : 39017101492

N° BC :

Date BC :

IF : 001739054406845

| Référence | Désignation Produit | U.M | Quantités | Prix Unitaire | Montant HT |
|-----------|---|-----|-----------|---------------|--------------|
| 138108 | AUTOMATIC OVERLAP WELDING MACHINE VARIMAT V2 40MM 230V/4600W WITH 16A-SCHUKO PLUG (MACHINE) | U | 1,00 | 1 260 000,00 | 1 260 000,00 |
| 141227 | TRIAC ST 230V/1600W | U | 1,00 | 0,00 | 0,00 |
| 140160 | ROULEAU DE PRESSION 40 MM | U | 1,00 | 0,00 | 0,00 |
| 107132 | BUSE DE SOUDAGE 40MM | U | 1,00 | 0,00 | 0,00 |

243-5622
MUI stewart

SARL CHIMIBAT
Service Facturation
R.C N° B 02 0017589

Mode de Paiement : Virment.Bancaire

Banque :

N°Titre :

Date : 30/06/2020

Montant Règlement : 1 260 000,00

Avances En Cours :

Montant Total HT : 1 260 000,00

Montant Remise : 0,00

Montant TVA : 0,00

Montant Timbre : 0,00

Montant Total TTC : 1 260 000,00

LA PRESENTE FACTURE EST ARRETEE A LA SOMME DE:

